

قوله:

لَوْلَمْ يَكُ الْقَدَمُ وَصْفُهُ لَزِمَ حَدُوْثُهُ ① دَوْرٌ تَسْلُسُلٌ حُتْمٌ

① (لو لم يك القدم وصفه لزم \* حدوثه) حذف نون (يكن) مع ملاقاته ساكن جوزه يونس وابن مالك في الاختيار فضلاً عن الضرورة، قال في الألفية: (ومن مضارع لكان منجزم) الخ.  
واستدل الناظم على القدم فما بعده بقياس استثنائي ① مركب ② من شرطية ③ متصلة ④ لزومية ⑤ وهي الأولى وتسمى الكبرى، واستثنائية وهي المقدمة الثانية التي تدخل عليها (لكن)، وتسمى الصغرى، عكس الاقتراني.  
وقاعدة (لو ⑥) عند المناطق في القياسات الدلالة على امتناع جوابها ..... =

① أداة الاستثناء عند المناطق هي (لكن).

② كل قياس لا بد أن يكون مؤلفاً من مقدمتين.

③ بدأت بأداة شرط ك(إن) و(لو).

④ مثل: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وليست منفصلة، مثل: العدد إما زوج وإما فرد.

⑤ أي ليست اتفافية، واللزومية هي: ما كان الحكم فيها لعلاقة توجبه. أي أن الحكم بين المقدم والتالي واجب لوجود علاقة تقتضي ذلك الحكم، كعلاقة العلوية والسببية. مثل: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالمقدم هنا وهو (الشمس طالعة) علّة وسبب لحصول التالي وهو (النهار موجود).

أما الاتفاقية فهي: ما كان الحكم فيها من غير علاقة توجبه، مثل: كلما كان الإنسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً. فلا علاقة بين القضيتين (الإنسان ناطق) و(الفرس صاهل)، وإنّما اتفقا في الواقع أن وجداً سوياً بتلك الأوصاف من غير أن تؤثر ناطقية الإنسان على صاهلية الفرس أو بالعكس.

⑥ (لو) في اللغة العربية هي حرف امتناع لامتناع، وعلى رأي جمهور النحويين: امتناع الثاني لامتناع الأول، مثل: لو جاءني زيد لأكرمه، فامتنع الإكرام بسبب امتناع المجيء.

واعترض على هذا ابن الحاجب، حيث قال: هي امتناع الأول لامتناع الثاني؛ لأنّ المجيء سبب للإكرام، ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب، فيمكن أن يكون للإكرام أسباب أخرى غير المجيء، ولكن انتفى الأول وهو المجيء بسبب انتفاء الإكرام، وقد بنى رأيه هذا من قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22] ليس امتناع الفساد لامتناع التعدد، وإنّما امتنع التعدد لامتناع الفساد، ويوم القيامة تفسد السماوات والأرض بقدرة الله.

وقال محققو جمهور النحويين: إنّ (لو) في اللغة العربية تستعمل استعمالين: امتناع الثاني لامتناع الأول، وتستعمل في امتناع الأول لامتناع الثاني. و(لو) الأولى تسمى (لو اللغوية)؛ لأنها الشائعة في الاستعمال عند اللغويين من أدباء وشعراء ونحوهما، أما (لو) بالاستعمال الثاني فتسمى (لو الاستدلالية)؛ لأنها شاعت عند أهل المنطق .... =

= لا امتناع شرطها ①، ومن المقرر أن استثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدم ②، واستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، سواء كان التالي لازماً مساوياً أو أعم ③.

إذا علمت هذا فنظم القياس الذي أشار له الناظم هكذا: لو لم يكن المولى قديماً لكان حادثاً، لكنّه ليس بحادث ④؛ إذ لو كان حادثاً لافتقر؛ لما مرّ ⑤، لكن افتقاره لمحدث باطل؛ إذ لو افتقر لمحدث للزم الدور أو التسلسل، لكن لزومهما باطل، فما أدى إليه - وهو افتقاره تعالى لمحدث - باطل، فما أدى إليه - وهو كونه ليس بقديم - باطل، فثبت نقيضه، وهو أنّه قديم، وهو المطلوب.

فهذه أدلة ثلاثة ذكر الناظم شرطية الأول وهي قوله: (لَوْ لَمْ يَكُ الْقَدَمُ وَصَفَهُ لَزِمَ) ⑥ =

= والفرق بينهما عند الجمهور أن (لو اللغوية) غاية المتكلم أن يثبت أن انتفاء الثاني في الخارج بسبب انتفاء الأول من حيث إنه مترتب عليه، وكلا الطرفين معلوم عند المخاطب، ولكنّه وقع التعليق بأن امتناع الإكرام بامتناع المجيء، ففي (لو اللغوية) الطرفان معلومان، وليس فيها أحد الطرفين مجهولاً كما في (لو الاستدلالية)، ففي اللغوية المتكلم يعلم المجيء ويعلم الإكرام، ولكنّه لا يعلم لماذا امتنع الإكرام في الخارج، فيقول له: بسبب امتناع المجيء.

لكن في (لو الاستدلالية) التي شاعت عند المنطقيين عندنا طرف معلوم وطرف مجهول نريد أن نثبت به معلوم، وهذه وظيفة المنطق، وهي الوصول إلى المعلومات التصديقية والتصورية من خلال المعلومات التصديقية.

① هذا البيان هو لقاعدة لو عند اللغويين لا المنطقيين، امتنع الإكرام الذي هو الجواب لامتناع المجيء الذي هو الشرط، بدليل أنهم يستثنون نقيض المقدم فيقولون: لو جاءني زيد لأكرمه، لكنّه لم يجرى، في حين في القياس الاستثنائي نقول: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنّه ليس بإنسان، لا ينتج شيئاً؛ لأنّ استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً. وهذا من مواطن الفرق بين لو اللغوية ولو الاستدلالية، ففي اللغوية نقول: لو جاءني زيد، لكنّه لم يجرى، إذن لم أكرمه؛ لأنّ الغاية في لو اللغوية الدلالة على انتفاء الثاني بسبب انتفاء الأول.

② مثل: (لو كان فيها آلهة إلا الله)، (لفسدتا)، لكنهما ليستا فاسدتين، ينتج: (ليس فيها آلهة إلا الله).

③ مثل: (لو كان زيد عادلاً)، (فهو لا يعصي الله)، لكنه عادل، ينتج: زيد لا يعصي الله.

④ استعمل قاعدة: (استثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدم)، والنتيجة هي نقيض المقدم، أي أن المولى قديم.

⑤ أي افتقر إلى محدث، وقد مرّ في برهان الوجود أن الدليل على وجود الله تعالى حدوث العالم؛ لأنّ كلّ حادث لا بدّ له من محدث، وبما أنّ هذا العالم حادث إذن لا بدّ له من محدث.

⑥ فشرطية الأول هي: (لو لم يكن المولى قديماً لكان حادثاً).

شرع الناظم في ذكر براهين بقیة الصفات المتقدمة قائلًا في برهان كل منها: لو لم يكن كذا لزم كذا، ولو كان كذا لزم كذا، وعن ذلك عبّر بالقضايا في البيت الخامس. والجزء الأول من كل قضية وهو قوله: (لو كان كذا) يسمّى مُقَدِّمًا، والثاني وهو قوله: (لزم كذا) ونحوه يسمّى تَالِيًا -باللام-.

فذكر في هذا البيت دليل اتصافه تعالى بالقدم، وأنه تعالى لو لم يكن موصوفًا بالقديم لزم حدوثه، وإذا كان حادثًا افتقر قطعًا إلى مُحدث؛ لما عرفت من قبل في حدوث العالم، ثم مُحدثه يفتقر أيضًا إلى مُحدث، وهكذا، فإن انتهى العدد وانحصر لزم الدور ① .....

= ولم يذكر الاستثنائية ①، بل طواها وأقام دليلها مقامها ②، والأصل: (لكنّه ليس بحادث؛ لأنّه لو كان حادثًا لافتقر لمحدث)، وحذف استثنائية الدليل الثاني ③ ومقدّم الشرطية من الدليل الثالث ④ واستثنائية ⑤.

قوله: (لو لم يكن موصوفًا بالقدم لزم حدوثه) بيان الملازمة: أنّه لا واسطة بين القدم والحدوث في حق كل موجود ⑥؛ لأنّ الموجود إن كان لوجوده أول فهو حادث ⑦، وإلا فقديم، وإذا كان لا واسطة بينهما فمتى انتفى أحدهما بقي الآخر.

① قوله: (لزم الدور) الدور: توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه، أي توقّف الشيء على شيء ثان عليه، كما لو أوجد زيد عمرًا، وعمرًا أوجد زيدًا، فقد توقّف عمرو على زيد الذي توقّف على عمرو، وتوقّف زيد على عمرو الذي توقّف على زيد.

والدور إمّا بمرتين، أي نسبتين، ويقال له: (دور مُصَرَّح) ⑧، وذلك كما مثلنا؛ وذلك لأنّ كلًّا منهما متقدّم على نفسه بنسبتين ومتأخّر عنها بنسبتين، وإمّا بمراتب، ويقال له: (دور مُضْمَر)، كما لو أوجد زيد عمرًا، وعمرًا أوجد بكرًا، وبكرًا أوجد زيدًا، فكل واحد متقدّم على نفسه بثلاث مراتب ومتأخّر عنها بثلاث نظير ما مرّ .....

① وهي: (لكنّه ليس بحادث).

② لمّا قال: (لزم حدوثه)، كأنّه قال: فيفتقر إلى محدث، أي لو كان حادثًا لافتقر إلى محدث.

③ وهي: (لكنّ افتقاره إلى محدث باطل).

④ وهي: (لو افتقر إلى محدث).

⑤ وهي: (لكنّ لزوم الدور والتسلسل باطل).

⑥ أي ليس هناك لا قديم ولا حادث.

⑦ بمعنى أنّه كان معدومًا ثم صار له وقت وجد فيه، فهو حادث.

⑧ وإنّما سمّي صريحًا لأنّه لا توجد واسطة، ولا فرق بين هذا التعليل وبين قول ابن حمدون: (بمرتين)، فالخلاف لفظي، مقتصر على التسمية فقط.

فيلزم أن يكون الأول الذي انتهى إليه العدد إنما أوجده بعض من بعده ممّن تأخّر وجوده عنه، فيكون سابقا عليه في الوجود متأخرا عنه، وذلك لا يعقل ①، وإن لم ينته العدد بل تسلسل إلى غير أول لزم وجود ما لا نهاية له عدداً والفراغ من ذلك فيما مضى، وذلك لا يعقل ② .....

= إذا علمت هذا فقول م: (إنما أوجده بعض من بعده) يتّضح في أربعة، كما لو كان زيد أوجد عمرا، وعمرو أوجد بكرا، وبكر أوجد خالدًا، فإذا فرضنا حدوث الأول وانحصار الألوهية ① في هؤلاء الأربعة في هذا الفرض، لزم أن يكون محدث الأول -وهو زيد- بعض الثلاثة الذين بعده ②، إمّا عمرو الذي أحدثه الأول مباشرة، وإمّا بكر الذي أحدثه عمرو المستند وجوده إلى زيد بواسطة عمرو ③، فهذا مثل أن تقول: ولد الأب ولده أو ولد ولده ④، فقول م: (ممّن تأخّر) بيان لما وقعت عليه، مرّ في قوله: (من بعده).

① لتضمّنه تأخّر الفاعل عن نفسه وتقدّمه عليها بمرتين وحيثيتين إن كانا اثنين، وبثلاث مراتب إن كانوا ثلاثة، وهكذا، والمراد بالمرتبة: المكان المعنوي، أي الحالة المقتضية للتقدّم.

② قوله: (وذلك لا يعقل) أي التنافي بين الفراغ ⑤ وعدم النهاية، قال في شرح الوسطى: إذ فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه، وعدم النهاية نقض الفراغ، فلا يجتمعان اهـ، ويظهر ذلك برهان الأحكام ⑥ كما عند السكتاني..... =

① أي محدثي العالم.

② وهم عمرو وبكر وخالد، أي أنه لا بد أن يكون محدثه واحدا منهم؛ لأنّ الألوهية انحصرت في هؤلاء الأربعة، فلا بد أن يكون من أوجده بعض من بعده.

③ الصحيح كما في حاشية الدسوقي: وإمّا بكر الذي أحدثه عمرو المستند وجوده أي عمرو إلى الأول وهو زيد مباشرة، وإمّا خالد الذي أحدثه بكر المستند وجوده إلى زيد بواسطة عمرو.

④ الصحيح كما في حاشية الدسوقي: فهذا مثل أن تقول: والد الأب ولده، أو ولد ولده، أو ولد ولده.

⑤ أي انتهاء وتوقّف العدد.

⑥ وتقريره أن تقول: لو وجدت حوادث لا أول لها للزم صحّة الحكم عند وجود كلّ حادث بأنّه فرغ وانقضى- قبله حوادث لا أول لها، فيحكم على الحركة الحاصلة في يوم الإثنين أنّه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها، وكذلك يحكم عند وجود الحركة الحاصلة في يوم الأحد، وكذلك يحكم عند وجود الحركة الحاصلة يوم السبت، وهكذا ... ونحن نازلون لجانب الماضي....

والحاصل: أنّ تلك الأحكام إمّا أن يكون لها أول أو لا:

- فإن كان لها أول بحيث انتهت الأحكام إلى واحد لا يصحّ الحكم بعده، لزم أنّ ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد.

إذ ما لا نهاية له من الأعداد، كأنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم لا يسعه إلا المستقبل، بأن يوجد شيء بعد شيء أبداً، وأما أن يوجد في الحال والمضي فلا يعقل، فلو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً، ويلزم على حدوثه تعالى الدور أو التسلسل، وهما محالان، وما أدّى إلى المحال محال.

فقوله: (دور) مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء به التقسيم، و(تسلسل) معطوف عليه بحذف العاطف وهو (أو) وحذفها قليل ①.

وجملة (حُتِمَ) خبر (دور) وما عطف عليه، وفي الكلام حذف متعلق، إذ به ترتبط الجملة بما قبلها ..... =

= وبرهان التطبيق ① كما عند يس، انظرهما.

وهذا الوجه الذي ذكره هو أحد الوجوه التي بين بها المتكلمون استحالة حوادث لا أول لها، وهو الذي اقتصر عليه في الإرشاد، وقال المقترح: إنه طريقة معظم أهل التوحيد، ومن تلك الوجوه: أنه حيث كان كل فرد حادثاً كان مجموع السلسلة حادثاً قطعاً ضرورة أنه لا وجود للكل إلا بأجزائه، ولا للجنس إلا بأفراده، فإن ألزمت الفلاسفة التسلسل في المستقبل كنعيم الجنة قلنا: هذا يرجع لعدم وقوف مقدرات القادر المطلق عند حدّ، وما قالوا به يرجع لوجود الممكن أولاً وهو محال بالطبع، لا تتعلّق به القدرة. قال السنوسي في شرح الكبرى: والمثال الفارق: ملتزم قال لشخص: أعطيك درهماً كلما أنفقتك أعطيك بعد ذلك آخر، لا ضرر في ذلك، ومثال كلامهم: أن يقول: لا أعطيك درهماً إلا إذا كنت قد أعطيتك قبله آخر، وهذا غير ممكن، فتأمل.

① قوله: (وحذفها قليل) خرّج عليه ما حكاه الأخفش: أعطه درهما درهين ثلاثة، أي أو درهين أو ثلاثة.

= - وإن لم يكن للأحكام أول، لزم أن تكون الأحكام مسبقة الجنس، وهي أزليّة، بحوادث يحكم بفراغها، وهي أيضاً أزليّة الجنس، والسبقيّة تنافي الأزليّة، فلزم أن ما لا يتناهى ينقضي، فدّل انقضاؤها على تناهيها، وهو المطلوب. حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ص 156.

① تقريره أن تقول: لو وجدت حوادث لا أول لها لأمكن أن يفرض من المعلول الأخير إلى غير نهاية في جانب الماضي جملة، ومما قبله بواحد مثلاً إلى غير النهاية جملة أخرى، ثم تطبق الجملتين، بأن تجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية:

- فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية كان الناقص مساوياً للكمال، وهو محال.

- وإن لم يكن بأن وجد في الأول ما لا يوجد بإزائه شيء في الثانية فتقطع الثانية وتنهائى، ويلزم منه تنهائى الأولى؛ لأنّها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه، والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة. حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ص 156.

فهذا البرهان يسمّى برهان العلل والمعلولات، أو برهان التسلسل، أو برهان التطبيق، أي تطبيق سلسلة على سلسلة.

والتقدير: دور أو تسلسل تحتم عليه، أي على الحدوث، فكأنه يقول: لو لم يك القدم وصفه لزم حدوثه، ويترتب على الدور أو التسلسل.

تنبيه: وكما يجب وصف ذاته العلية بالقدم فكذلك صفاته السنية، انظر برهانه في الكبير ①.

① قوله: (انظر برهانه في ك) حاصله: أنه لو اتصف بحادث لم يخل عنه أو عن ضده، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها، فيكون حادثاً، وقد ثبت وجوب قدمه. قال الشيخ الطيّب: ويمكن أن يقال: لو فرض حدوث قدرته تعالى أو علمه مثلاً لزم أن يكون مسبوقاً بضده، فيكون ذلك الضدّ أزلياً قديماً فيستحيل عدمه، فلا توجد القدرة أو العلم أبداً؛ لاستحالة اجتماع الضدين، فلا يوجد شيء من العالم، لكنّ العالم موجود مشاهد، فبطل ذلك التقدير.